الهجـــــرة إلـــى أوروبـــا عبـر شـــــمال أفريقيا
(الأســـباب والتداعـــــيات)

د . عمر سعيد محمد الفـــلاَّح ـ كلية الاقتصاد العجيلات ـ جامعة الزاوية

مقدمـــــــة :

الهجـــــرة انتقال فـــرد أو مجموعة أفـــراد من منطقة جغرافية إلى أخـــرى فهي بذلك خاصية إنسانية قديمة ارتبطت بحركة الأفراد والجماعات عبر العصور المختلفة ، كما أنها ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة دون غيرها من المناطق ، وفضلاً عن ذلك فهي ظاهرة معقدة بطبيعتها ، وأشكالها ، ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ، والنفسية ، وساعد على أنها ظاهرة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية بدول بعينها ، فصارت بيئات طاردة يقابلها استقرار ونمو اقتصادي في دول جذبت تيارات الهجرة إليها، فأخذت تعتمد آليات وإجراءات وتسن القوانين وتضع العراقيل وتغلق الأبواب إمام تيارات الهجرة المتزايدة .

ودول المغرب العربي أول دول شمال أفريقيا بحكم موقعها الاستراتيجي دول عبور للاف المهاجرين باتجاه الدول الأوروبية وخاصة ليبيا والمغرب بحكم قرب ليبيا من إيطاليا والمغرب من اسبانيا ، ومع تزايد الاهتمام العالمي بهذهِ الظاهرة في ضل المآسي الإنسانية التي تحدث للمهاجرين ما دفع العديد من المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني إلى الضغط على الحكومات لإيجاد حلول مناسبة لها .

إشكالية البحث :

تعد الهجرة المشكل الأساسي الذي يؤرق أوروبا والعالم ، لما له من آثار سلبية على المستويين الجغرافي والديموغرافي لبدان العالم وخاصة الاوروبي ، لذلك وجب تحليل هذهِ الظاهرة من ناحية الأسباب والتداعيات التي تؤدي لها .

أسئلة البحث :

1ـ ما مفهوم الهجرة ، وأسبابها وأشكالها ؟

2ـ كيف تتعامل دول العالم مع ظاهرة الهجرة ؟

3ـ ما المظاهر السياسية والأمنية في دول القارة الإفريقية ؟

4ـ ما الحلول الدولية للحد من عملية الهجرة ؟

أهمية البحث :

تكمن في أهمية وجود حلول مناسبة لظاهرة الهجرة ، وطرق معالجتها من طرف الدول القابلة إلى الدول الطاردة .

أهـــداف البحث :

11ـ التعريف بمفهوم الهجرة ، وأسبابها وأشكالها ؟

2ـ يوضح البحث كيف تتعامل دول العالم مع ظاهرة الهجرة .

3ـ بيان المظاهر السياسية والأمنية في دول القارة الإفريقية .

4ـ شرح الحلول الدولية للحد من عملية الهجرة .

المحور الأول ـ مفهوم الهجرة وأسبابها:

المبحث الأول ـ مفهـــوم الهجرة .

الهجرة هي انتقال أفراد أو جماعات سوى بشرية أو حيوانية من نطاق جغرافي لآخر، نتيجة لتأثير معيشي أو سياسي أو اجتماعي يقع على هذا الكأن الحي ، ومن ذلك هي تحركات تكون الهجرة سكانية ، لازلت البشرية منذ الخليقة في حركة تاريخية قديمة قدم الإنسانية ، والتي شكلت العمل الاجتماعي الإنساني للجنس البشري الذي أسهم في انتشار الثقافات بين الشعوب ، الأمر الذي أثر في العوامل الاقتصادية بين الشعوب من تصدير واستيراد ، كما أن الهجرة هي عامل من عوامل الاتصال والتلاقي بين الشعوب أسهمت في انتشار الثقافات وبعث الحاضرات في العديد من المجتمعات ، واستغلال الموارد الطبيعية والمادية وإخضاعها لخدمة مصالحه والتعايش معها ، مما أدى إلى الصراع بين البشر والحروب التي جعلت الإنسان يقرر الفرار من موطنه ، والبحث عن ملاذ أمن يوفر له الحياة الكريمة .

أولاً ـ أنـــواع الهجـــــرة :

من خـــلال ما ذكر من تعريفات للهجرة ، والمفهوم اللفظي والمعنوي لها تتعدد أنـــواع الهجرة ، وفق التصنيفات التالية :

1- من حيث طبيعة القائم بالهجرة : تنقسم الهجـــرة إلـــى : هجرة فردية ، والتي تعني هجرة الأفراد فرادى بعيدا عن أماكن سكناهم الأصلية وذلك حسب السبب والدافـــع للهجرة ، وهجرة عائلية " الأســـــرة " : فهي اصطحاب المهاجر لأفراد عائلته للعيش

في البلد المقصود للإقامة فيه إقامة دائمة ، وهجرة جماعية : فهي الهجرة التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد أو العائلات وذلك لأسباب قد تكون من فرار من قمع سياسي أو كوارث طبيعية او للبحث عن العيش الكريم أو لتحقيق مشروع اقتصادي حسب تقدير المهاجر " . (1)

2- من حيث كيفية الهجرة : هجرتان أفقية ، وتتمثل في تغيير مكان إقامة المهاجر مع الاحتفاظ بنفس المهنة أو ممارسته لنفس عمله قصد التوسع في مهنية ؛ أما العمودية : فهي رغبة المهاجر في تحقيق مكانة اجتماعية أو اقتصادية أفضل والرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي . (2)

3 ــ من حيث البعد الزمني : يتحدد هذا النوع من الهجرة إلى الفترة الزمنية التي يقضيها المهاجر للاستقرار لتحقيق الطموح الذي يسمى إليه المهاجر في بلد الاستقبال وبذلك تنقسم إلى **الهجرة الموقتة** : وهي الفترة التي يقررها المهاجر من البقاء في البلد آخر تتوفر فيه الظروف لتحقيق طموحة ، أما الهجرة الدائمة : والتي يقصد منها المهاجر الاستقرار في البلد الذي هاجر اليه .

2- هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية : يطلق على هذا النوع من الهجرة هو نزوح الأدمغة أو هجرة العلماء المتمثلة في حملة المؤهلات العلمية والتقنية كالأطباء والمهندسين والباحثين والمخترعين ، وتتجسد في هذه الهجرة نوعان هما :

أ- هجـــرة مباشـــرة صريحـــة : يقرر فيها المهاجر الهجرة مـن موطنه الأصلي.

ب- هجـــرة غير مباشـــرة : وهـي عدم عودة طلبة البعثات العلمية من الخارج .

1- الهجـــرة بنـــاء على إرادة القائمين بها ـ هجرة إرادية ـ : تتمثل فـــي الهجرة الداخلية أو الخارجية التي يقوم بها الشخص سواء بصفة فردية أو جماعية ، وتكـــون بالانتقال من دولة إلى أخـــرى لآجـــل تغيير كلي للإقامة .

2- هجرة اضطرارية أو اجباريـــة : " ويطلـــق عليها مصطلح التهجير ، فهـــي تتمم بانتقال الأفـــراد من مكانهم الأصلي إلى مكان آخـــر بطريقة التهجير مـــن قبل قـــوّة مسيطرة " (3)

ثانياً ــ أشـــكال الهجـــرة :

1- هجرة موسمية : ويقوم بها المهاجر في أوقات معينة من السنة داخل أو خارج الدولة .

2- هجرة مؤقتـــة : يقوم بها المهاجر بهدف تحقيق مكاسب محددة له ، وتكون بالانتـقال من إقليم جغرافي غير موطنه ولمدة محددة تنتهي بالحصول على غايته من الهجـــرة ، وهناك من يسميها الهجرة الدورية يمارسها المهاجر بالانتقال المتكرر من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخـــرى عادة ما تكون مجاورة لبلده الاصلي " (4)

المبحث الثـانـــي ـ أســـباب الهجـــرة من الدول الافريقية :

الدوافع المسببة للهجرة تختصر في العـوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وسنحاول تناول هـذه الأسباب والدوافع بشكل عـــام .

أولاً ـ أسباب ودوافع الهجرة : في العادة ما يسعى الإنسان لتحقيق طموحه وإشباع رغباته ، وذلك لتلبية حاجياته ، والتخلص من الضغوطات النفسية عنه ، " وبتلك الدوافع يرى المهاجر أنه سيحقق رغباته ، ويحـــاول الاندماج في المجتمع الجديد باتباع عاداتهم ، والانصهار فيهم وربط العلاقات المتينة والقوية بالأفراد الذين سيقيم معهم ، فيندمـــج معهم بالنسيج الاجتماعـــي الذي يصل بالمصاهرة ليحقق الطموح الذي هاجر من أجله ، هـــذا إن لم يكن الهجرة سببها الحروب والنزاعات العرقية " (5)

وهناك بما يسمـــــى بالهجرة غير الشرعية ، والهجرة غير القانونية أو غير الشرعية تعرف بعدة مسميات منها من يسميها : الهجرة السرية ، والهجرة غير القانونية ـ الهجرة غير الشرعية , الهجرة غير النظامية ، الوصول بالأســـود ـ وعند المغرب العربي يسمـــى (الحرق) .

ومن أسباب الهجرة ـ أيضاً ـ **:** أسباب الهجرة كثيرة ولكننا سنذكر أبرز ثلاثة أسباب هـــي الأشهر ، وهذهِ الأسباب كالتالي :

1- الصراعات المسلحة كالتي نراها في سوريا والعراق وغيرها .

2- الصراعات الاثنية والعرقية كالتي نراها في أفريقيا الوسطى وبورما وغيرها.

3- الأسباب الاقتصادية وهذهِ غير مقتصرة على دولة بعينها ، وتكون سبب البطالة وعدم توفر العيش الكريم .

الهجرة لأسباب أمنية : الأشخاص الذين يبحثون عن الهجرة غير الشرعية لإحدى السببين رقم 1 و 2 هم غالباً ما يكونوا هاربين من الموت ، وهم مضطرون لذلك ، ومن يصل بهذهِ الطريقة يعتبر لاجئ .

ثانياً ـ الهجرة لأسباب اقتصادية : "هم الأشخاص الذين يبحثون عن الهجرة كما وضحنا في السبب 3 غير معرضين للموت ، ولكن بسبب ضيق الحياة والعيش في بلادهم يبحثون عن الهجرة الشرعية ولكن أسبابهم لا تبرر لهم سلوك هذا الطريق الخطر ، الذي لا ننصح بهِ لأي شخص مهما كانت أسبابه ، ومحاولة البحث عن طريق آخر أكثر أمناً " (6)

ظهرت على السطـح في شمال إفريقيا خلال السنوات الماضية مشكلة الهجرة إلى أوروبا وبالأخص إلى السواحل الإيطالية ،" حيث تقدر السلطات في إيطاليا العدد المؤهل لمثل هذا النوع من الهجرة من الدولة الليبية وحدها بـ 1.5 مليون ونصف مليون مهاجر معظمهم من دول الشمال الأفريقي ، فضلاً عن الدول الأفريقية الأخـــرى لاسيما من الصومال وإرتريا وتشاد وأثيوبيا ونيجيريا والنيجر ومالي وغانا، ويأتي معظم هؤلاء المهاجرين من وسط إفريقيا ، بعد تجمعهم في أماكن التقاء، في تونس والجزائر والمغرب ومصر وموريتانيا ، داخل كل دولة على حده ، ثم تقوم عصابات التهريب بنقلهم عبر حافلات كبيرة إلى المدن الساحلية ، وهناك ينتظرون عـــدة أسابيع إلى أن تنتهي عصابات التهريب من استكمال تنسيقها مع بعض عناصر الشرطة وخفر السواحل مستخدمة في ذلك كما يقول بعض المهاجرين " الرشـــوة " ، وحينما يقترب موعـــد السفر ُيقسم المهاجرون إلى مجموعات يتراوح عدد كل منها ما بين 80 إلى 100 شخص ثم تنطلق بهم عصابات التهريب إلى الشواطـــئ التي تبعد عن سواحل إيطاليا بحوالي مائة وخمسين ميلاً بحرياً يقطعونها في رحلة بحرية قد تستغرق يوماً واحداً إذا كان الجو صحواً ، وفي الشواطئ تضع عصابات التهريب المهاجرين في قوارب صيد مكتظة بالأعداد الهائلة من البشر مقابل مبلغ من المال يتراوح ما بين 900 إلـــى 1000 يورو ، ثم يفاجأ الكثير من هؤلاء بأن حرس الحدود الإيطالية قد رصدهم بالرادارات وأجهزة الرصد الليلية المتطورة فيقعون بعد هذا العناء في قبضتهم ، ومن ثم يرسلونهم في الأغلب إلى معسكر للإيواء أقيم لهذا الغرض في جزيرة لامبيدوزا جنوبي إيطاليا تمهيداً لترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية ، وتبين مثلاً الدولة الليبية من جانبها عدم نفيها لوجود عصابات تهريب على اراضيها ولم تحاول أن تقلل من خطورتها ، حيث دخلت ليبيا وبأسلوب مباشر في الحديث عن الآليات الواجب اتباعها للقضاء على هـذهِ الظاهرة أو على الأقل للتخفيف منها ، وأرجع أحد خبراء الأمـن الداخلي الليبي زيادة أعداد المهاجرين - الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم - إلى طول الحدود البحرية والبرية والتي تبلغ في الأولى حوالي 1800 كلم وفي الثانية حوالي 6000 كلم ، الأمر الذي

يعتبر معهُ وضع حراسة فاعلة على طول هذهِ الحدود خاصة مع نقص التكنولوجيا العالية والمعدات المناسبة مثل : الطائرات المروحية وأجهزة الرادار الساحلية والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلية ، ولذا لم يكن مستغرباً أن تبادر الحكومة الإيطالية يوم 3 يوليو 2003م إلى توقيع مذكرة تفاهم مع دول شمال افريقيا ، للحد من ظـاهرة الهجرة ، وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك ، ولا تقتصر وجهة النظر الليبية الرسمية على المنظور الأمني في معالجة ظاهرة الهجرة واستغلال أراضيها لهذا الغرض " (7) ؛ ولكنها توسع من نظرتها للحل " فتعتبرها مشكلة إنسانية واقتصادية تجب معالجتها وفق المنظور الإنساني الأشمل الذي من أبرز ملامحهِ خلق فرص عمل ووضع استثمارات في الدول الفقيرة من خلال تعاون دولي واســع ، وعلى الرغم من وجاهة هذهِ النظرة فإن ما يتم على الأرض حتى الآن هو البعد الأمني فقط " (8) ، ويأتي البعد التنموي في مستويات متدنية من الأهمية ، ولعل ما أعلن عنهُ وزير الداخلية الإيطالي (جوسيبي بيسانو) أثناء زيارتهِ لليبيا يوم 26 سبتمبر 2004م عن رغبة بلادهِ في الاستفادة من ليبيا كمركز إقليمي لمكافحة الهجرة إلى أوروبا ما ينبئ عن ذلك ، خاصة إذا وضــع هذا التصريح جنباً إلى جنب مع ما أعلن في ختام تلك الزيارة عن حجم المعدات والمساعدات الفنية التي أتفق الطرفان علي أن تزوّد بها روما طرابلس للتعامل مع ملف الهجرة ، والمتمثل فــي ثلاثين آلية عسكرية وطائرتين بمحركين ومروحية 412 أي بي ، وطائرتي استطلاع بحــري 42 أي تي ار ، وأربع سفن بحرية يعمل على متنها أفـراد من خفر السواحل والشرطة الليبية ، ويساعدهم مائة وخمسون شرطياً إيطالياً " (9) ،" وقد يؤشر كل ذلك على حقيقة بارزة تتمثل في أن حكومات الدول سواء المصدرة أو المستقبلة أو التي يتخذ المهاجرين أراضيها نقاط عبور ، تلجأ دوماً إلى الحل الأمني الذي يعتبر الأسهل لمثل هذهِ المشكلة المعقدة ، وهو أمــر لا ينذر باستمرارية هذهِ الظاهرة ، وإنما يفاقمها مستقبلاً ". (10)

من أين يأتي المهاجرون ؟ وإلى أين يذهبون؟

تعتبر قارة إفريقيا وقارة آسيا والقارتين الأمريكيتين الجنوبية والوسطى منبعاً للهجرة ، ولا يخفى على أحد الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في الحدّ من الهجرة براً وبحراً مع المهاجرين من الجارة المكسيك أكبر منبع للمهاجرين الذين يدخلون الولايات المتحدة . ، ولكن بعض التقديرات فإن بعض دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا لهم نصيب الأســد من هذهِ الأعداد .

المحور الثاني ـ كيف تتعامل دول العالم مع ظـــاهرة الهجرة :

لا يستطيع أحـــد أن ينـكر الفشل الذريع الذي واجهتهُ معظم دول العالم في مواجهة ظاهرة الهجرة ، وعدم تقديم حلول جذرية لهذهِ الظاهرة ، ولكن هذا الفشل سببهُ هذهِ الدول نفسها ، وأكبر مثال على ذلك دول أوروبا التي لا يوجد لديها نظام هجرة يقنن عملية الهجرة ، فدول أوروبا لا تتيح اللجوء إلا بطريقتين : الطريقة الأولـــى : عن طريق المفوضية التي لا تنجز الأمور بشكل كبير وهي معذورة بسبب ضغوط الأعداد الكبيرة عليها بسبب قلة أعداد اللاجئين التي يتوافق عليها دول أوروبا لجلبهم إلى أوروبا عن طريق المفوضية ، والطريقة الثانيـــة اللجوء من داخل أرض الدول الأوروبية التي يرغب الشخص في اللجوء اليها ، في حين أن دول أوروبا لا تبيح اللجوء عن طريق سفاراتها أو قنصلياتها كأنها تقول للأشخاص عليكم أن تتركوا الموت في بلادكم ثم تذهبوا إلى الموت مـــرة أخرى من خلال قوارب الموت في البحر الشاسع قبل الوصول إلينا ، ثم بعد ذلك ننظر هل نمنحكم حق اللجوء أم لا ؟ " وقد وجد كثير من الأشخاص قد ينتقد كلامي بقولهِ أن جميع الناس سيتوجهون إلى سفارات وقنصليات أوروبا من أجل اللجوء في حال أتيح اللجوء عن طريق سفارات وقنصليات أوروبا ، هذا بكل تأكيد سيحدث ولكن أليس من الممكن لدول أوروبا أو الولايات المتحدة أن تقنن هذهِ العملية ، بأن تجعل لكل دولة حصة مفروضة من اللاجئين حتى لا نجد دول مثل إيطاليا وألمانيا والسويد يتحملان الحمل وحدهما ودول مثل بريطانيا وسويسرا يصدعوننا بحقوق الإنسان ثم ننظر لأعداد اللاجئين على أراضيهم نجدهُ لا يذكر ، أما دول مثل أستراليا بدلاً من التفكير في إجلاء اللاجئين إلى غينيا الجديدة عليها أن تفكر في شيءً مجدٍ ، وهو تسريع وتسهيل عملية اللجوء والهجرة إليها ، وهذا ينطبق على كندا ـ أيضاً ـ فمثلاً رجل يفكّر في الهجرة إلى كندا نجـــدهُ ينتظر عامين حتى يكتمل ملف الهجرة الخاص بهِ ، فهل هـــذا منطقي أما الولايات المتحدة التي أصبحت تنظر إلى الهجرة بمنظور سياسي غير منظورهِ الإنساني هذا لـــن يفيدهم في شيء ؛ بل سيزيد من تدفق المهاجرين من المكسيك ، ودول أمريكا بشكل أكبر عليها "(11) ، ولكننا أصبحنا في الفترة الأخيرة نـــرى كثيرين في أمريكا يـــرون أن يتحقق الإصلاح ، فهل سيتحقق الإصلاح ؟

أما السؤال الذي أشعر أنهُ يدور في أذهـــان ممن ينادون بـإصلاح نظام الهجرة حول تحاملي بشكل كبير على الدول الغربية ، وتناسي دور الدول العربية وخصوصاً

الخليجية في تنامي ظاهرة الهجرة ، أقـول لهم : إن تحدثت مع الميت ألف عام فهل يستجيب ؟

مفاهيم خاطئة حـــول الهجرة :

عندما يسمع شخص ما كلمة مهاجرين غير شرعيين يدور في عقلهِ الباطن كثير من الأفكار الخاطئة ، ظناً منهُ أن هؤلاء قراصنة أو لصوص ، وهذا مفهوم خاطئ ؛ لأن هؤلاء أشخاص ذنبهم الوحيد إما الهروب من الموت أو البحث عن بلد توفر لهم الحياة والعيش الكريم ، ولكن قد يكون بحث هؤلاء الأشخاص بطرق خاطئة، ولكن قبل أن نلومهم يجب نلوم من لم يوفر ويوضح لهم الطريق السليمة من أجل سلوك طريق الهجرة القانونية وتجنب طريق الهجرة غير الشرعية ، ويمكن القول : بأنه قد يظن كثير من الناس أن الهجرة غير الشرعية تقتصر على دخول البلد بطريقة غير قانونية ، ولكن يعتبر من دخل بتأشيرة لدولة ما بغرض الزيارة ثم عمل في أحد المؤسسات يعتبر مهاجراً غير شرعي ، أو الذين لا يغادرون البلد بعد انتهاء فترة التأشيرة يعتبرون مهاجرين غير شرعيين " وبتأشيرة (شنغن) الأشخاص الذين يذهبون وعلى هذا يكون القياس ، ولكن لكل دولة مقياس خاص بها حول اعتبار شخص ما قام بكسر تأشيرة ما مهاجراً غير شرعي أم لا ، طبقاً لقانون هذهِ البلد " (12)، كما أن محددات الهجرة كثيرة ومتباينة ، و الإجراءات القانونية لدول اللاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة للتأثير على هذهِ العوامل في إطار مقاربة شاملة ، ويلخص العالم الديمغرافي الفرنسي الكبير (الفريد صوفي) إشكالية الهجرة بقولهِ " إما أن تـرحل الثروات حيث يوجد البشر ، وإما يرحل البشر حيث توجـد الثروات "(13)

المحور الثالث ـ الظواهر السياسية والأمنية في دول القارة الأفريقية :

أ- الظواهر السياسية والأمنية : مـــن العوامل المهمة التي لا يمكن إغفالها عند دراسة أي ظاهرة بالقارة الأفريقية وخاصة ظاهرة الهجرة ، وذلك ربما يرجع لخصوصية المراحل التاريخية التي مرت بها دول القارة التي أدّت دوراً كبيراً في رسم الخارطة السياسية للقارة الأفريقية حيث تعددت النظم السياسية ومعها تعددت الإيديولوجيات التي تأسست عليها المعطيات التي انطلقت منها فنجد النظام الملكي والجمهوري ونظام الحزب الواحد وتعدد الأحزاب .

1- **الحروب الأهليـــة :** الحـــروب الأهلية بتدخل أجنبي أدت إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي" (14) ، ففي نهاية الخمسينيات ومطلع الستينات وحتى العام

1988م عرفت القارة الأفريقية 45 نـــزاعاً مسلحاً لأسباب متنوعة ، مثلاً في عام 1965م تفجـــر نزاع بين الجزائر والمغرب وفي عام 1989 م ، تفجر النزاع بين موريتانيا والسنغال ، واختلفت الأسباب الباعثة إلى النزاعات والصراعات ففي الوقت الذي كانت العوامل الأيديولوجية والتوجهات الفكرية والسياسية لكل من المغرب والجزائر والادعاءات بشان الأقاليم الحدودية والمطامع الاقتصادية في مناطق الموارد الطبيعية هي الأسباب التي وقفت وراء الصراع المسلح بينهما فإن " النزاع بين بنين والنيجر في عام 1963م، كان بسبب الحدود والمطالبة بالمناطق الغنية بالموارد ‘ضافة إلى الهجرة اللاجئين أما في حالة الصومال والحبشة في عام 1963م وحتى في السبعينات فقد أتسم النزاع بالخلافات على الحدود أما في حالة النزاع بين السودان وأوغندة كان بسبب مشاكل الهجرة واللاجئين ". (15)، كما عمدت الإدارات الاستعمارية إلى تغذية النزاعات العرقية من خـــلال الاشارة في السجلات الرسمية إلى اسم القبيلة وليس الوحدة السياسية أو الاقليمية التي ينحدر منها الشخص إضافة إلى تسلط القادة واعتمادهم على انتمائهم الاثني ما ساعد في ظهور ما بات يعرف " بالظاهرة الاثنية في الصراعات الأفريقية ، وهي قابلة لتعبئة السكان حول رموز أثنية وثقافية " . (16)

2- **ظـــاهرة عدم الاستقرار السياسي في القارة الافريقية :** القـــارة الأفريقية قارة شائعة تضم أكثر من خمسين دولة أفريقية ، وقد نالت معظمها استقلالها في عام 1960م ، فالقارة الأفريقية عرفت الاستعمار بكل اشكالهِ ؛ بل وعانت منهُ أشد المعاناة ومازالت حسب رأي كثير من الباحثين والدارسين – السبب المباشر للعديد من الأزمات التي تعيشها القارة الأفريقية - فإن هذهِ الدول حديثة الاستقلال لم تكن لديها سياسة مستقرة نابعة من ثقافتها ، تمكنها من بعث نظام يحاكي طموحات شعوبها ويعمل من أجل استيعاب كل الخصوم ووجهات النظر المختلفة في نظام واحد، كما أن فشل الحكومات المدنية أدى في كثير من الاحيان إلى تدخل الجيش فمنذ سنة 1960 م، حلت محل الحكومات المدنية أخـــرى عسكرية في أكثر من نصف عدد الدول الافريقية بينما في العديد من الدول أزيح جناح عسكري بجناح أخر في النهاية ، ((كما حدث في نيجيريا في يوليو 1966 م ، 1975 م ، 1985 م ، وفي غانا في عام 1978 م ، 1979 م ، وخَبْرت دول عديدة محاولات انقلاب خطيرة بما فيها القابـــون في 1964 م ، وليبيا 1969م ، وأنغولا 1977 م ، وكينيا 1982 م أضف إلى ذلك استناد معظم الأنظمة

الحاكمة في إفريقيا في مشروعيتها للطائفية والحكم نتيجة انقلاب عسكري أو بعد حركة تمرد وأعمال عنف داخلية " (17)

إن عدم فعالية المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية بالدول الافريقية يرجع بالأساس إلى اعتماد السلطة نهجاً تعسفياً وقسرياً يتخذ من الاضطهاد وسيلة لاستمرار السلطة عن قواعد الحكم الرشيد والشفافية والتصدي للفساد ، وفي ظل غياب كامل لتصويب مثل هذهِ الأخطاء والآليات السياسية والإدارية لهذا لجأت الفئات الرافضة إلى خيار المقاومة والتمرد على السلطة مع العلم أن هذهِ الفئات المتمردة أن كتب لها النجاح فأنها تقع في نفس الأخطاء ما يدفع اطرافاً عسكرية ومدنية إلى تبني نفس الأسلوب لتبقى الدولة تعيش في دوامة عدم الاستقرار السياسي وقد تجد أطرافاً خارجية تدعمها ، سواء أكانت دولاً أو شركات للحفاظ على مصالحها وقد برزت معالم هذا الوضع خلال الحرب الباردة والمواجهة بين المعسكرين الشرقي والغربي .

ما نستنتجهُ أن الدولة وضعفها أسهمت في شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وذلك من خلال تحولها من الاضطلاع بمهام صهر المصالح والتعبير عنها إلى ((ادوات التميز وتحيز مصالح فئة دون الأخرى كالعسكرية على سبيل المثال أو كالأمهرية في اثيوبيا ، والكيكويو في كينيا في ظل حكم كيناتا ، والوولون في السنغال أو جغرافية إقليمية كالجنوب في كل من بنين والنيجر وتشاد والشمال في السودان وموريتانيا وأوغندا في حين كانت دعاية الدول ترتكز على بناء الأمة " (18)

ب – أثـــر الهجرة في العلاقات الأوروبية الأفريقية : تمثل العلاقات بين أوروبا وإفريقيا نموذجاً للعلاقات غير المتكافئة بين طرفي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ، وبالمقارنة بين القارتين يتضح لنا من الوهلة الأولى أن القارة الافريقية تتفوق على القارة الأوروبية من حيث الجغرافيا والديموغرافيا ، ولكن الوضع الاقتصادي هو ما يعكس حقيقة الخلل بينهما ، " فالناتج القومي الإجمالي الأوروبي يزيد عن 17 مرة عن نظيره الافريقي رغم أن مساحة أفريقيا تبلغ 10 اضعاف مساحة أوروبا وعدد سكانها ضعف عدد سكان اوروبا غير أن أفريقيا تضم عدد من الدول افريقيا مثل اثيوبيا بينما يضم الاتحاد الاوروبي دولا تعتبر مستويات المعيشة فيها مرتفعة عالمياً" (19)، وهناك مسألة تقلق أوروبا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين ، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين حيث يصف المواطن للمهاجر بأنهُ إرهابي وقد جاء لكي ينهب خيرات بلادهِ ويخل بنظامها وأمنها وينشر الفساد والمرض والجريمة فيها ، وصار المهاجر هو – ايضاً- صورة

سلبية اتجاه المواطن في دول المقصد حيث يصفهُ بالعنصري ، وعديم الإنسانية والمتعصب والتطرف العرقي والديني والأيديولوجي ، كما تحوم الشبهات حول المسلمين منهم على وجه الخصوص والذين يأتون من الشرق الأوسط وأفريقيا بالذات ، ويستدلون على ذلك بعمليات مترو انفاق لندن وقطارات مدريد وباريس ومحاولات تفجير طائرات بريطانية وغيرها ، " وما أثارتهُ الرسوم الكرتونية حول الرسول - صلى الله عليهِ وسلم - ، وما قد تثيره أية أحداث أخرى من ردود فعل من مسلمي أوروبا وخاصة المهاجرين حيث يوجد نحو 15 مليون مسلم في أوروبا ويشكل المسلمون 10% من سكان فرنسا على سبيل المثال"(20) ، وقد ارتبطت عمليات الإرهاب غالباً بمسلمي أوروبا ، فجعلت دول الاتحاد الاوروبي تعيد النظر في الجماعات المسلمة وثقافتها وتحاول الحد من زيادة تأثير الاسلام والهجرة التي تزيد من عدد السكان المسلمين في الدول الاوروبية لذا شددت العديد من الدول الأوروبية قوانين الهجرة بما فيها دول معتدلة مثل سويسرا التي لا تتجاوز نسبة المسلمين 1% ، كما تتفق الدول الأوروبية على تقنين الهجرة بحيث تسمع بتدفق المهاجرين ذوي المؤهلات العالية والكفاءات النادرة الذين تحتاجهم أوروبا فقط ، وهو ما انعكس على قوانين الهجرة الجديدة في بعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واسبانيا وإيطاليا ،ومن ذلك نرى أن الدول الاوروبية ترى في المهاجرين خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها :

أولاً ـ الاخلال بالبناء الديموغرافي :المهاجرون المتدفقون إذا ما سمح لهُم بالاستمرار يمكن أن يقلب التوازن السكاني ، فتزداد نسبتهم في المجتمعات الأوروبية ما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل .

ثانياً ـ الإخـــلال بالنواحي الأمنية: هؤلاء المهاجرون هم غير مسجلين ولا يحملون هويات أثبات شخصية وقد يرتكبون جرائم ، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الاوروبية في عقر دارها .

ثالثاً ـ الاخلال بالوضع الاقتصادي : رغم أن المهاجرين يسهمون في الغالب في توفير يـد عاملة رخيصة إلا أن ذلك في حد ذاتهِ قد يشكل خللاً في سوق العمل ، فهذهِ العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافساً لليد العاملة المحلية إضافة إلى مشاكل اقتصادية قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها"(21)

لقد حاولت أوروبا تقديم بعض المساعدات للقارة الافريقية، وهي مساعدات محدودة وتهدف إلى تخفيف ضغط هجرة العمالة غير الشرعية إليها والقادمة من إفريقيا ، وفي

هذا الإطار تعامل الإتحاد الأوروبي مع القارة الإفريقية بشكل جماعي ؛ بل وفي إطار يضم دولاً أخــرى خارج القارة ، كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات (لومـــي) وكذلك اتفاقية (كوتونو) التي تغطي الفترة من عام 2000 م إلى عام 2020 م وتضم الاتفاقيات نحو 77 دولة منها 48 دولة أفريقية ، و 15 دولة من دول الكاريبي و14 دولة من دول المحيط الهادي والجزر التي يطلق عليها أقاليم ما وراء البحار، وهذا يبين وضع إفريقيا ضمن دائرة اهتمام واسعة ولا تحظى باهتمام خاص .

العلاقات الأفريقية الأوروبية ، وخاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية يتم في إطار هيمنة أوروبية مطلقة حيث تتعامل دول الاتحاد الأوروبي كقوة موحدة بصوت واحد ، أما المجموعة الإفريقية فأنها تدخل فرادى ضمن مجموعات أخرى من الكاريبي والمحيط الهادي ، كما يعزز الموقف الأوروبي كونهُ الطرف القوي المانع يقابلهُ الموقف الافريقي الضعيف المتلقي ، كما يحظ الاصرار الاوروبي على وقف تيار الهجرة ، ونقل هذهِ المعركة إلى خارج الإفريقية من خلال دعم برامج تقوم على الآتي :

1- إقامة معسكرات تجميع لهؤلاءِ المهاجرين في دول العبور مثل ليبيا ، ومن ثم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية .

2- تكثيف الإجراءات الأمنية لمنع المهاجرين ، وتشمل هذهِ الإجراءات مراقبة مكثفة لنقاط العبور البحرية للهجرة ، وقد أثبتت هذهِ الرادعة فعاليتها عبر مضيق جبل طارق الأمر الذي شجع على تطبيقها على السواحل الليبية بالتعاون مع السلطات الليبية ، وفي سبيل ذلك قدم الاتحاد الأوروبي دعماً في شكل معدات وطائرات لتشديد الرقابة على نقاط العبور لدول شمال إفريقيا .

4- دعــم برامج التنمية في الدول المصدرة لتوفير فرص عمل من أجل تثبيت المهاجرين في بلدانهم حتى لا يفكرون في الهجرة ، غير أن الخلاف دائم حول حجم المساعدات فما يراه الاتحاد الأوروبي دعماً كافياً لا يــراه الأفارقة مجدياً لأحداث أثــر فعال في الاقتصاد الإفريقي . (22)

المحور الرابع ـ الحلـــول الدولية للحـــد من الهجرة .

لم يقف العالم أمام هذهِ المشكلة دون أنْ يضع لها بعض الحلول للحد منها ، أو لإيقاف التغيــر الديموغرافي الذي سيحصل للعالم عند تنامي الهجرة ، فعقدت المؤتمرات والندوات لوضع الحلول المناسبة لها ، ومنها :

أولاً ـ مؤتمـــر طرابلـــس الأوروبي الافريقـــــي : يعتبر مؤتمر طرابلس الوزاري الأوروبي الأفريقي من أوسع وأكبر المؤتمرات التي عقدت بين أوروبا وإفريقيا حول موضوع الهجرة ، عقد هذا المؤتمر يومي 22-2006/11/23م ، بمشاركة وزراء الخارجية المسئولين عن الهجرة والأمـــن ، وقد تميز هذا المؤتمر بطرح قضية الهجرة بشكل صريح وتشخيص جوانبها المختلفة ، كما تميـــز بالربط بين قضيتي الهجرة والتنمية ، والتفريق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية ، كما وضع المؤتمر آليات لمعالجة قضايا الهجرة والتنمية ولعل من أبرز الموضوعات التي يمكن الإشارة اليها في هذا المؤتمـــر هي :

1- الأسباب الجوهرية للهجرة من إفريقيا إلى أوروبا ، حيث أقـــرّ المؤتمر بأن الأسباب الحقيقية للهجرة تتمثل في الفقر والتخلف الذي تعاني منهُ القارة الأفريقية ، وكذلك الخلل الاقتصادي والديموغرافي والشروط غير المتكافئة للتجارة العالمية ، وبعض الأسباب التي تتعلق بالقارة الافريقية مثل النزاعات والحكم غير الرشيد والعوامل البيئية والكوارث الطبيعية وغيرها .

2- أقـــرّ المؤتمر إلى العمل الجماعي لإدارة شئون الهجرة على اعتبار أن كل دول الاتحاد الأوروبي وكل الدول الافريقية طرفاً مباشراً فـــي هذا الموضوع فهذهِ الدول جميعا أما دول مصدرة للهجرة أو دول عبور لها أو دول يقصدها المهاجرين .

3- " طـــرح جملة من الضوابط للتعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين تتعلق بمراعـــاة حقوق الإنسان ، خاصة حقوق المهاجرين وحماية اللاجئين المشردين وإمكانية منحهم حق اللجوء ، أي : أن المؤتمر أقر بضرورة معاملة هـــؤلاء الـــلاجئين معاملة إنسانية من خلال النظر إلى مسالة الهجرة كشأن إنساني وليس أمني فقط " (23) ، من جانب آخـــر فأن المؤتمـــر يمثل بالنسبة للبعض خيبة أمل خاصة فيما يتعلق بحجم الاستجابة الأوروبية للمطالب الإفريقية بزيادة حجم المساعدات للإسهام في التنمية الحقيقية للقارة وبرنامج الانعاش الاقتصادي ، ولكن ما هو البديل عن التعاون الأوروبي الأفريقي بشأن موضوع الهجرة غير الشرعية ؟

البديل قد يكون بالغ التكلفة للطرفين بسبب سلسلة النتائج التي تنجم عن ذلك ، ومنها أزمات متنوعة أبـــرزها

1- **أزمة دبلوماســـــية** : ناجمة عن العلاقات الناجمة عن عدم تسوية مسألة الهجرة

2-**أزمـــة اقتصاديـــــة** : بسبب زيادة أعداد جيوش العاطلين عن العمل في أفريقيا دون البحث عن حلول لهم ، ما نتـــج عنهُ من عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في إفريقيا ، وهي مصدر مهم للعديد من المواد الخام لأوروبا .

3-**أزمـــة إنسانية وأمنية** : قد يترتب عليها الفوضى والنهب ، وتعطل سير الحياة اليومية ، وشلل الأنظمة السياسية و صعوبة العمل والاستثمار في إفريقيا

من هنا نرى أن الاتحاد الأوروبي لن يتردد في التعاطي بجدية مع قضية الهجرة من إفريقيا باعتبارها تمس جوانب سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وإنسانية ولا يلوح أي بديل للتعاطي مع هذهِ المسالة بين الطرفين الأوروبي والإفريقي ســوى التعاون واللقاءات المتكررة على المستويات المختلفة لحل هذهِ المشكلة وبالالتقاء عند نقطة وسط تحقق الحد الأدنى من مصالحهما ، وستظل مشكلة الهجرة غير قائمة حتى يتم تسوية أوضاع القارة الأوروبية المتعلقة بالتنمية والاستقرار ليتـــم القضاء على مسببات الهجرة من أساسها .

ثانياً ـ موقف أوروبا من ظـــاهرة الهجـــــرة : تتفـق معظم دول القارة الأوروبية تقريباً داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه على معارضة الهجرة بشدة من إفريقيا وغيرها ، وفي المقابل لا تمانع بعضها في السماح بقدر انتقائي من الهجرة للكفاءات والأدمغة المتميزة ، ولو كان في استنزاف لهذهِ الكفاءات والأدمغة من مواطنها الاصلية إلا أن هذهِ تتم في إطار الهجرة الشرعية .

ونظراً لتفاقم ظـــاهرة الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي قامت الدول الأعضاء من خلال الاتحاد وبشكل فردي بانتهاج العديد من السياسات والقيام بالعديد من الخطوات لمعالجة ظاهرة الهجرة من بين هذهِ الخطوات التي تمت من خلال الاتحاد الأوروبي توقيع اتفاقيات الشراكة ومنها اتفاقية " لومي للشراكة مع الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية عام 1975 م ، واتفاقيات الشراكة المتوسطية مع دول المتوسط التي عرفت باتفاقية المتوسطية برشلونة سنة 1995م ، وتقدم مثل هذهِ الاتفاقيات بعض الاغراءات الاقتصادية للدول الافريقية ودول المتوسط ، لكن ذلك لم يصاحبهُ تيسير لحركة انتقال العمالة من إفريقيا إلى أوروبا ؛ بل المزيد من القيود للحد من هذهِ الحركة ومقاومة الهجرة بشكل أكثر صـــرامة " (24) ، فالهدف من اتفاقية برشلونة " يتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار والحد من الهجرة القادمة إلى أوروبا من الحدود المطلة على حوض البحر

الابيض المتوسط وقد تعهدت الدول المتوسطية بإجـــراء إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية حتى يُمكنها الحد من الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي" . (25) .

ثالثاً ـ التدابير التي اتخذتها اوروبا للحد من الهجـــرة : تظل إشكالية الهجرة بأنواعها الهاجس الأول لدول الاتحاد الأوروبي رغم كافة المبادرات والمؤتمرات والندوات والخطوات الأمنية والسياسية الردعية والتحضيرية ، فقد اخفقت الدول حتى في بلورة منهج مقنع في التعامل مع الهجرة غير الشرعية وموجات نزوح الأفارقة الباحثين عن مصادر الرزق والفرار من حالة الحرب في بلدانهم ، كما أن الدول الأوروبية تواجـــه صعوبات ، خاصة بما يتعلق بموضوع الهجرة غير الشرعية ، فإلى جانب تدفق المهاجرين إليها فإنها تعاني مشاكل أخـــرى لها ارتباط بالهجرة ، مثل : تزايد نشاط الســـوق السوداء لليد العاملة ، والتهرب الضريبي ، والانفلات الأمني ، وما إلى ذلك من الجوانب الجدية ، إضافة إلى المتاعب التي تواجه الدول الأوروبية في إدارة علاقاتها مع الأطراف الأجنبية المصدّرة للمهاجرين أو التي يعُبرها المهاجرين ، وفي مقدمتها البلدان العربية وعلى رأسها بلدان المغرب العربي.

الخاتمـــــــة :

الهجـــرة حـــــق من حقوق الإنسان تنشأ عن حرية واختيار ، والهجرة كظـــاهرة إنسانية تأخذ اشكالاً مختلفة وتتطور باختلاف الظروف والمؤثرات ، وقد تصاعد في الآونة الأخيرة الاهتمام الدولي بالهجرة غير الشرعية بشكل عام ، والإفريقية منها بشكل خاص والقاصدة للدول الأوروبية عبر المتوسط ، فتم عقد العديد من المؤتمرات والندوات والملتقيات الدولية التي تعقد لتدارس سبل مكافحتها والحد منها ، وإيجاد آلية لوضع الحلول الناجعة في ظـــل إخفاق الحلول الأمنية التي طالما تبنتها الدول الأوروبية ظناً منها أنها بذلك ستضع حداً لتدفق آلاف المهاجرين غير الشرعيين ما بات يطلق عليها في وسائل الاعـــــلام (قوارب الموت) نسبة إلى قوارب التي يستعملونها للوصول إلى الضفة الشمالية من المتوسط التي كثيراً ما نتج عنها حوادث مأسوية أودت بحياة المئات من المهاجرين غير الشرعيين ، كما أن عجز الحكومات الإفريقية عن إيجاد حلول تكون لها فاعلية للحدّ من هذهِ الظاهرة سيزيد من أعداد المهاجرين غير الشرعيين ، ومن ثم لا بد من تكثيف الدراسات بشأن الهجرة والوقوف على الأسباب الحقيقية التي تدفع بها ، ومعرفة النتائج المترتبة عليها للوصول إلى الحلول الممكنة ، واعتماد السياسات الصحيحة اتجاهها لوقف هذهِ المعاناة الإنسانية ، وتكثيف الجهود للتوعية بمخاطرها ، ولا بد من تكثيف المؤتمرات والندوات العلمية لمعالجة هذهِ الظاهرة

وغيرها من الظواهر التي تهدد المجتمعات البشرية ، كما أن الاعتماد على الذات هو خير سبيل لتحقيق نجاحات تكون لها فاعلية كبيرة واقعية على أفراد المجتمع .

النتائـــج:

1- من خـــلال هذا البحث تبين الواقع السيئ الذي تعيشهُ الدول الإفريقية ، والمتمثل في فشل برنامج التنمية وعقبات التحديث والمديونية التي أدت إلى استمرار تفاقم الفقر وتدمير الموارد الطبيعية أضف إلى ذلك تداعيات التقلبات الاقتصادية العالمية ما انعكس سلباً على الوضع الاجتماعي بدول القارة .

2- ضعف الدول في أفريقيا وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الصراعات بين الدول الإفريقية شكل أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية فعندما لا يشعر المواطن بالاستقرار والأمن فأنهُ حتماً سيبحث عن بيئة أكثر استقراراً وأمناً .

3- تـــؤدي الهجرة غير الشرعية إلى العديد من الآثار السياسية والاقتصادية والأمنية والديموغرافية والاجتماعية والصحية والبيئية على الأطراف كافة التي لها علاقة بهذهِ الظاهرة .

4- لـــم تعد الهجرات غير الشرعية مقتصرة على الذكور فقط ؛ وإنما لوحظ تواجد العديد من النساء وصغار السن .

5- تعتبر الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرة خاسرة ؛ لأنها فقدت سواعدها وخبراتها.

6- إن اعتماد الحكومات الاوروبية في معالجة هذهِ الظاهرة على الترتيبات الأمنية كتسييج الشواطئ الحدودية وتنصيب كاميرات وآلات مراقبة ، والاستشعار المبكر ووضع الأسلاك الشائكة ، دفع بالمهاجرين إلى البحث عن اساليب غير قانونية وغير شرعية تمكنهم من بلوغ الاراضي الاوروبية .

7- عدم استثمار الموارد والطاقات البشرية من قبل الأوروبيين داخل القارة الافريقية حتى تمكن عديد الأفارقة من الاستقرار في بلدانهم وعدم التفكير في الهجرة .

8- إن العامل الجغرافي (القرب والمسافة) بين دول المصدر ودول العبور لهُ دور كبير في زيادة حجم المهاجرين غير الشرعيين مثل قرب ليبيا من ايطاليا والمغرب من اسبانيا .

9- قد تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تدخلات أوروبية في شؤون القارة الإفريقية في المستقبل .

10- أكدت الدراسة على ضرورة التعاون الكامل الذي يشمل صياغة القوانين التي تحد من الهجرة والتعاون في إقامة مشاريع تنموية بالدول الافريقية .

الهوامـــــش :

(1) توفيق الجرجور ، الهجرة من المدن إلى الريف في القطر العربي السوري ، وزارة الارشاد والتوعية ، (دمشق ، ط1 ، 1988 ، ص 15) .

(2) عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة ، اجتماعية من الريف إلى المدينة في المغرب ، (بيروت ، دار النهضة ، ط1 ، 1992 ، ص 25) .

(3) محمد رشيد الفيل ، الهجرة أو هجرات الكفاءات العلمية العربية والخبرات ، (عمان ، دار مجدلاوي للنشر والإعلان ، ط1 ، 2002 م ، ص 34) .

(4) على معمر ، التكييف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين في المجتمع الليبي ، (طرابلس ، دار الكتاب ، ط1 ، 1988م ، ص 15) .

(5) الفرد عطية ، السكان والتنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1995م ، ط1 ، ص121) .

(6) علي عبد الرزاق ، علم اجتماع السكان ، (طرابلس ، ط1 . 1998 ، ص 51) .

(7) الجنرال نيكولو بولاري ، مدير جهاز المخابرات الحربية الإيطالية ، الأهرام ، عدد 4 /11 / 2003 م .

(8) برونو سيكاونزا رئيس بلدية لامبيدوزا ، برنامج مهمة خاصة ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، قناة العربية ، 2004/10/26 م .

(9) محمد المصراتي ، امين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام ، وزير الداخليه ، إيطاليا وأوروبا ، الأهرام ، تقارير المراسلين ، وإعادة فتح ملفات الهجرة غير الشرعية ، 4 / 11 / 2003 م .

(10) محمد أحمد الرهالي ، مدير الإدارة العامة للجوازات والجنسية في ليبيا ، البيان الاماراتية ، العدد 2003/12/31 م .

(11) محمد عبد العاطي ، قناة الجزيرة ، أفريقيا فشلت في محاربتها للهجرة تقرير،2015/4/11م

(12) محمد الخشاني ، رئيس الجمعية المغربية لدراسات وأبحاث الهجرة ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، 2016 م .

(13) عادل عبد الرزاق ، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في افريقيا من 1963 م إلى 1993 م ، (ص 260) .

(14) كاظم هاشم نعمة ، افريقيا في السياسة الدولية ، اكاديمية الدراسات العليا ، (طرابلس ، 2005 م ، ص 81) .

(15) ناصر عون ، دراسة في تأثير ظاهرة الهجرة الافريقية غير الشرعية على العلاقات الليبية الأوروبية ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا 2008 م ، ص 29) .

(16) محمد سعيد فليفل ، مشكلة اللاجئين في افريقيا الاسباب والخصائص و العوامل المؤثرة فيها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا طرابلس 2004 ، 2005 ، ص 51

(17) محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية ، دوافع الدولة في أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الافريقي ، (القاهرة ، ط1 ، 1996 م ، ص 89) .

(18) محمود أبو العينين ، في أفريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات المصرية الافريقية ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ص 197)

(19) صحيفة الفجر الجديد ، (ليبيا ، العدد 11587 ، 2006/11/24 م) ,

(20) بشير الكوت ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاوروبية الافريقية (مجلة دراسات السنة الثامنة ، العدد 28 للعام 2007 م) .

(21) بشير الكوت (المرجع نفسهُ ، ص 58) .

(22) من شروط الانضمام إلى عملية برشلونة قيام الدول العربية المتوسطية بإصلاحات اقتصادية وسياسية ولمعرفة المزيد أنظر الشراكة الاوروبية المتوسطية ، ترتيبات ما بعد برشلونة (طرابلس ، منشورات معهد الانماء العربي 2002) و الشراكة الاوروبية المتوسطية ، النتائج وردود الافعال (طرابلس ، منشورات معهد الانماء العربي 2002 م) .

(23) قناة بي بي سي العربية 2007/2/13 م .

(24) بشير الكوت ، ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الاوروبية الافريقية ، (مرجع سابق، ص ص 58-59) .

(25) بشير الكوت ، (المرجع نفسه ، ص 115) .